

الآثار السلبية لعمليات غسل الأموال وآليات الرقابة الداخلية للحد منها في الجهاز المصرفي المصري

أحمد عبد المجيد أحمد*

الملخص:

تهدف ورقة العمل للتعرف على كافة الآثار السلبية لعمليات غسل الأموال الإقتصادية والسياسية والاجتماعية وتحديد أهم آليات الرقابة الداخلية للحد من وتخفيض تلك الآثار لبيان مدى إدراك وقبول العاملين بالبنوك المصرية لهذه الآثار وآليات الحد منها. ويتم ذلك من خلال تناول مفهوم وأهداف عمليات غسل الأموال ومراحلها ودوافع ارتكابها والمؤشرات على ارتكابها، إلى جانب علاقتها بالأشكال الأخرى من الجرائم المالية وعلى رأسها الفساد وأهم المؤشرات والسمات الأساسية لعمليات غسل الأموال، بالإضافة إلى عرض أهم الآثار السلبية لغسل الأموال وآليات الرقابة الداخلية للحد منها. وخلصت ورقة العمل الي تحديد أهم الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لعملية غسل الاموال وتحديد أهم اليات الرقابة الداخلية التي يمكنها تخفيض تلك الآثار، وكذلك موافقة العاملون بالجهاز المصرفي المصري على الآليات المقترحة للحد من غسل الأموال نتيجة أن معظم تلك الآليات بالفعل جزء كبير منها تشتمل عليه التعليمات الصادرة للبنوك وبالتالي هم مدركون لها بحكم وظائفهم.

الكلمات الافتتاحية: غسل الأموال، آثار واليات الحد من غسل الاموال.

* باحث دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.

Abstract:

The study tries to identify the negative implications (social, Economic & Political) of money laundering and the recognition of employees in Egyptian Banking Sector for those negative implications and Anti – Money Laundering (AML) Mechanisms. we discusses the concept of money laundering itself and its stages, motives, red flags and relationship with other forms of Financial Crimes especially corruption and in the sometime, and tries to emphasize on the bad implications for money laundering and its AML mechanisms. We can conclude that participants agree on AML mechanisms because these mechanisms are already included in the banking sector. So, participants recognize those mechanisms because of the relationship between those mechanisms and participants jobs and task in banks.

Key Words: Money laundering, Sequences and mechanisms to reduce money laundering.

(1) المقدمة.

تزايدت في الآونة الأخيرة حدة الإنهيارات المالية للعديد من الكيانات المالية الكبرى على مستوى العالم، وهو الأمر الذي قد انعكس سلباً على ثقة المتعاملين في سوق المال في مدى إمكانية التعامل فيه، وقد ارتبطت تلك الإنهيارات المالية بالعديد من الممارسات الفاسدة من جانب إدارات تلك المؤسسات، وتعد عمليات غسل الأموال هي القوى الدافعة لتلك الممارسات الفاسدة لما لها من قدرة على إضفاء الصفة الشرعية على الأموال من مصادر غير شرعية.

وقد بدأ الإهتمام بعمليات غسل الأموال Money laundering مع تزايد نشاط تجارة المخدرات على مستوى العالم، وبحثها عن آليات لإكساب المتحصلات من تلك التجارة غير الشرعية صفة قانونية، وقد زاد الإهتمام بشكل أكبر بآليات غسل الأموال بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 بالولايات المتحدة حيث أنه عادة ما توفر عمليات غسل الأموال الفرصة لمرتكبي الجرائم لتمويل تلك الأنشطة من خلال إستغلال المؤسسات المالية. فقد تم إستغلال المؤسسات المالية الأمريكية من جانب منفذي هجوم سبتمبر في عمليات غسل الأموال لتمويل تلك الأنشطة، وهو الأمر الذي قد انعكس سلباً على مدى الإستقرار المالي لتلك المؤسسات.

وترتبط عمليات غسل الأموال بممارسات الفساد بصوره المختلفة لأن هذه الممارسات تؤدي بالضرورة إلى إحتياجه لغسل تلك الأموال لتحويلها إلى أموال شرعية وإخفاء مصدرها الأصلي. وهناك العديد من الآثار السلبية التي إرتبطت بعمليات غسل الأموال، فرغم أهمية الأثر السلبي على الاقتصاد القومي إلا أن تلك الظاهرة كان لها أيضاً العديد من الأبعاد السياسية والإجتماعية، فعلى سبيل المثال العديد من غاسلي الأموال إرتبطوا بكبار الساسة في دول نامية حيث لديها ضعف مقصود في آليات الحد من غسل الأموال (Anti - Money Laundering (ML) ولذلك فإن أحد أهم آليات الحد من غسل الأموال هو دراسة التعاملات مع كبار الساسة (Politically Exposed Persons (PEPs) في الدول النامية أو الدول

المسجلة في القوائم السوداء لأنها غير متعاونة مع الجهات الدولية للحد من ظاهرة غسل الأموال.

من ناحية أخرى ، فإنه نظراً لضخامة حجم عمليات غسل الأموال فقد إهتمت معظم دول العالم بالكشف عن جرائم غسل الأموال لما لها من آثار سلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدولة وعلى المستوى الدولي، حيث عقدت 70 دولة اتفاقية فيينا في عام 1988 للتعاون في مجال الجرائم الناتجة عن غسل الأموال ، وبموجب تلك الاتفاقية تم تجريم كافة عمليات غسل الأموال ومطالبة الدول باتخاذ العديد من الإجراءات الدولية لكشف تلك العمليات من خلال التشدد في مراقبة العمليات المصرفية والتحويلات المالية ، والتعرف على هوية العملاء قبل فتح أي حساب مصرفي أو القيام بعمليات مصرفية . (Chaikin, 2008)

إستناداً إلى ماسبق، تحركت العديد من المؤسسات الدولية للحد من تلك الظاهرة السلبية، والتي علي رأسها منظمة الأمم المتحدة التي قد وضعت ميثاق دولي عام 88 للحد من ذلك النشاط (Johnson, 2007)، كما شكلت الدول الصناعية الكبرى مجموعة العمل المالية (FATF) Financial Action Task Force عام 89، والتي وضعت 40 توصية لمكافحة غسل الأموال ثم سرعان ما وضعت تسع توصيات عام 2001 لمكافحة عمليات تمويل الإرهاب Anti Terrorism Financing (ATF) مع إعتبار أن تمويل الإرهاب يمثل عملية عكسية لغسل الأموال. (FATF, 2003)

وقد تمثلت تلك التوصيات في عدداً من المتطلبات القانونية والإجرائية لكشف عمليات غسل الأموال من خلال التشدد في مراقبة العمليات المصرفية والتحويلات المالية والتعرف على هوية العملاء قبل فتح أي حساب والتحري عن الأنشطة المشتبه فيها من خلال وحدات التحري المالي (FIUs) Financial Intelligent Units. بالإضافة الي ذلك قامت لجنة بازل بإصدار وثيقة "إعرف عميلك" Know Your Customer (KYC) والتي وضعت مجموعة من الإجراءات الرقابية والإرشادية

لمساعدة العاملين في البنوك والمصارف المالية من التعرف على عمليات غسل الأموال والكشف عنه.

وفي نفس السياق، تم بلورة تلك الجهود من خلال قيام العديد من المنظمات المهنية خاصة الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) بوضع العديد من الإرشادات لزيادة دور مراجعة الحسابات في الحد من عمليات غسل الأموال والكشف عنها في إطار برنامج المراجعة وذلك من خلال مراجعة مدى الالتزام بمتطلبات الإشتباه في الإبلاغ عن عمليات غسل الأموال في سياق مراجعة القوائم المالية بإعتبار أن مراجعة الحسابات دور إجتماعي تجاه ممارسة الفساد وعمليات غسل الأموال التي قد تضر بمصالحه , (IFAC, 2004; Mulig & Smith, 2004).

ويتطلب ذلك بالضرورة أداء إجراءات وممارسة أحكام مهنية ذات طبيعة خاصة بهدف رفع كفاءة المراجع في جمع أدلة إثبات مقنعة وكافية بشأن ما إذا كان هناك إلتزام من جانب الإدارة والإلتزام بمتطلبات الإشتباه في الإبلاغ عن عمليات جوهرية لغسل الأموال من جانب عملاء البنك وإن وجدت، وما هي أهميتها ومدى تأثيرها على درجة صدق القوائم المالية للبنك ومع ثبات العوامل الأخرى على حالها هل يتطلب الأمر تعديل تقرير المراجعة أم لا؟ مع بيان كيفية التقرير عن مدى إلتزام الإدارة بالمتطلبات القانونية والرقابية للإشتباه في أو الإبلاغ عن عمليات غسل الأموال (شحاته، 2010).

وتهدف الدراسة الحالية إلي تحديد ماهية الآثار السلبية لظاهرة غسل الأموال بأبعادها المختلفة الإقتصادية والسياسية والإجتماعية وما يرتبط بتلك الظاهرة من مخاطر على مؤسسات الأعمال، إلى جانب حصر الجهود المبذولة على المستوى الدولي والقومي للحد من تلك الظاهرة خاصة في ظل محدودية الدراسات الأكاديمية التي قد تناولت الآثار السلبية والمخاطر وآليات الحد من تلك النوعية من الجرائم المالية في بيئة الأعمال المصرية. وبيان مدى ادراك وقبول العاملين بالقطاع المصرفي المصري لهذه الآثار وآليات الحد منها، وذلك لأن غالبية عمليات غسل الأموال الضخمة تتم عن طريق تلك المؤسسات المالية والتي تستخدم كقناة Conduit

للأموال غير الشرعية بغرض تحويلها لأموال ذات صفة شرعية. وسوف يتم تنظيم الدراسة فيما يلي علي النحو التالي ,القسم الثاني إستقراء الدراسات السابقة , القسم الثالث نتائج الدراسة النظرية, وأخيراً الخلاصة والتوصيات .

(2) الدراسات السابقة.

(1/2) مفهوم ومراحل وأهداف عمليات غسل الأموال.

هناك العديد من المفاهيم لعملية غسل الأموال إلا أنه من الناحية القانونية لا يوجد مفهوم متفق عليه دولياً لهذه الظاهرة والنقطة الرئيسية التي يجب البدء بها هي أن تتأكد المؤسسات المالية من فهم الظروف التي تحيط بالجرائم المالية وكيفية التعرف عليها والتعامل معها. حيث عرفت لجنة العمل المالي الدولية (FATA, 2003) عملية غسل الأموال بأنها الأرباح الناتجة عن العمليات غير المشروعة وذلك لإخفاء أصل الجريمة ومصدر تلك الأموال والتي تؤدي إلى تمتع حاملها بالمزايا والمكاسب دون تعرضهم للمخاطر .

كما اتفقت كل من اللجنة الاستشارية للمنظمات المحاسبية في المملكة المتحدة ودراسة (Mulig and Smith, 2004) على تعريف غسل الأموال بإنها تلك الأموال التي يتم تحويلها من مصدر نشأتها في إطار العديد من التحويلات النقدية بهدف إخفاء مصدر نشأتها حيث تسعى التحويلات إلى تجزئة تلك الأموال لأجزاء يمكن إدارتها مثل سحبها وإعادة إيداعها في مكان آخر بهدف إخفاء أو تزوير مسار تلك الأموال لذلك فقد أصبحت عملية تتبع عمليات غسل الأموال في ظل بيئة عالمية وعالية التكنولوجيا من الأمور الصعبة".

ومن الجدير بالذكر أن نشاط غسل الأموال يمكن أن يأخذ أكثر من شكل، فمن الممكن أن يكون نشاطاً أو تصرفاً فردياً (Single Act) (حيازة متحصلات إحدى الجرائم) إلى أن يصبح عبارة عن أطر مركبة ومعقدة تشمل على العديد من الأطراف والعديد من الطرق لحيازة وتحويل الممتلكات الإجرامية وإخفائها والدخول في ترتيبات لمساعدة الغير للقيام بذلك، لذلك فإنه يجب أن ينتبه كل من الشركات والأفراد

لمخاطر عملاتهم أو شركائهم وغيرهم ممن قد يقومون بغسل الأموال (Consultative Committee of Accountancy bodies, 2007).

ويختلف المفهوم القانوني لغسل الأموال عن المفهوم المصرفي من حيث أن المفهوم القانوني لغسل الأموال يركز على أركان جريمة غسل الأموال، ويتم ذلك في حالة التأكد من وجود جريمة غسل أموال من الناحية القانونية حيث يتم توجيه الإتهام لشخص معين ويتطلب ذلك ضرورة التحقق من توافر أركان الجريمة في حق هذا الشخص، أما المفهوم المصرفي لغسل الأموال فيركز على مراحل ارتكاب جريمة غسل الأموال في البنوك والمصارف التي تتمثل في مرحلة الإحلال أو الإيداع ومرحلة التمويه ومرحلة الدمج. (شحاته، 2010)

ومن ناحية أخرى فإن غسل الأموال من المنظور الإسلامي (المحمدي، 2012)، هو "فعل مغل بالأخلاق والقيم الإسلامية التي تدعو إلى الكسب الشرعي"، وبالتالي فهي جريمة غير شرعية لأنها تجعل المال الحرام يتخذ المظهر الحلال، وبالتالي لا يجوز التعامل على هذا المال لأنه ما بني على باطل فهو باطل حتى ولو تم استخدامه لأغراض دعم الاقتصاد، حيث لا تعترف الشريعة بقاعدة "الغاية تبرر الوسيلة".

وجدير بالذكر أن عمليات غسل الأموال غير الشرعية وتحويلها إلى أموال شرعية في القطاع المالي الرسمي للدولة تسعى لتحقيق مجموعة من الغايات منها: (متولي، 2005)

– الإلتزام بدفع ضرائب الدولة وذلك بتحويل الأموال غير المشروعة إلى أموال مشروعة.

- تبادل الأوراق النقدية ذات الفئات الصغيرة بأخرى كبيرة.
- تحويل العملات لشراء الأصول الملموسة ذات القيمة العالية.
- عقد الصفقات ومعاملات في إطار من الغموض والسرية.
- استبدال عملات أجنبية بالشيكات المصرفية أو السياحية.
- تحويل عملات أجنبية غير مقبولة بعملات أجنبية لها سرعة تداول.

من ناحية أخرى , هناك العديد من الأسباب لإنتشار عمليات غسل الأموال والتي أرجعتها دراسة (Beekarry, 2010) إلى:

(1) زيادة حدة الأزمة المالية العالمية الحديثة والتي دفعت البنوك لقبول إدخال أموال غير شرعية إلى القطاع المصرفي للحد من تدهورها المالي والحفاظ على الإستقرار.

(2) إستخدام وسائل الأتصال والتكنولوجيا المتطورة للمعلومات.

(3) غياب الشفافية في معظم المعاملات التجارية الدولية.

(4) بروز ظاهرة العولمة وتطبيق إتفاقية الجات وكلاهما يمثل مجالاً خصباً.

(5) إرتفاع حجم الإقتصاد الخفي والموازي في دول عديدة لنصف الناتج القومي الإجمالي.

(6) ضعف الرقابة على المصارف والمؤسسات المالية وإرتفاع حجم التسهيلات الضريبية.

وتتوافر الأسباب المذكورة كلها أو أغلبها في معظم عواصم الدول المتقدمة والنامية على حد سواء والتي تعتبر مسرحاً أساسياً لعمليات غسل الأموال، إلا أنه مما لا شك فيه أن مسببات تلك الجرائم المالية تعد من الناحية الكمية متوافرة بشكل أكبر في الدول النامية. وفيما يتعلق بالمراحل الأساسية لعمليات غسل الأموال فقد أهتم العديد من الباحثين والمنظمات المهنية بوضع توصيف للمراحل المختلفة لعملية غسل الأموال، وقد إتفقت غالبية الدراسات والإصدارات على ثلاثة مراحل أساسية لغسل الأموال وهي:

أ- الإيداع: Placement

هي عملية تحويل المتحصلات من أنشطة غير قانونية إلى داخل النظام المالي بطريقة تجعل المؤسسات المالية غير قادرة على كشفها، فعادة، ما يكون هناك معرفة لمن يقوم بغسل الأموال بالقوانين وهياكل الحوكمة وإستراتيجيات الإلزام القانوني

وذلك لإخفاء متحصلاتهم، ومن الأساليب الشائعة للإدخال مدفوعات نقدية تتم من خلال بنك شرعي وقد تشمل على إيداعات أو تحويلات مالية أو شراء شيكات سياحية أو أدوات نقدية أخرى - إيداع النقود الناتجة من تجارة المخدرات أو الرشوة في مؤسسات مالية. (Chaikin, 2008)

ب- توليد طبقات من المعاملات (التمويه): Layering

يتم توليد سلسلة من المعاملات لإبعاد المتحصلات عن المصادر غير القانونية لها وإخفاء أو تدمير مسار المراجعة (Audit Trail)، ومن الأساليب الشائعة لتوليد الطبقات تحويلات مالية إلكترونية من الخارج (Out boundaries) أو عابرة للحدود (Cross - boarder) والتي تم تحويلها لدولة بها متطلبات إمساك دفاتر (Record Keeping) ثم إجراء مسحوبات للودائع التي تم تلقيها في شكل أدوات نقدية عالية السيولة مثل الشيكات السياحية.

ج- الدمج: Integration

يتم الدمج من خلال مجموعة معقدة من التحويلات والمعاملات التي لا يمكن تتبعها عملياً أو من خلال دفعات قروض وهمية أو استثمار أو إنفاق أو إقراض كغطاء لغسل أموال ويتم الدمج لأموال تم غسلها ولا يمكن تتبعها ويبدو عليها المظهر الشرعي (IFAC, 2004). وقد أشار كل من (Mulig and Smith, 2004) لثلاثة طرق محتملة لإجراء الدمج , الأولى، من خلال قيام من يقوم بغسل الأموال بإنشاء شركات خاصة في دول أخرى وتوجيه الأموال لتلك الشركات بحيث يمكن أن تقوم تلك الشركات بإقراض الأموال لهم مرة أخرى داخل الوطن، والثانية، إعداد فواتير مزورة معدة في إطار مشروعات للإستيراد والتصدير بحيث تعد تلك الفواتير بمبالغ متضخمة بحيث عند سداد تلك الفواتير فإنه يتم تحويل الأموال بما في ذلك المبالغ المراد غسلها من شركة أخرى في دولة أخرى، والثالثة شراء بنك أجنبي (Offshore) على أن يتم إيداع الأموال غير الشرعية في ذلك البنك ثم بعد ذلك تحويل الأموال لبنك شرعي داخلي. (HM. Treasury, 2004)

(2/2) الفساد وعلاقته بعمليات غسل الأموال.

من المؤكد أن غسل الأموال والفساد متلازمان، فوجود أحدهما يدعم من وجود الآخر، فالفساد ينتج عنه ملايين الدولارات من الأموال والتي تحتاج إلى إخفاء من خلال عملية غسل الأموال، وفي ذات الوقت فإن الفساد يشارك في نشاط غسل الأموال من خلال تقديم الرشاوى لأفراد مسؤولين عن عمل وتشغيل نظم الـ AML، فقد أشارت ورقة العمل أن الفساد له دور فعال في المراحل الثلاث المعروفة لغسل الأموال، ففي مرحلة الإدخال للنظام المالي يزيد خطر إكتشاف غاسلي الأموال نتيجة لوجود إتصال مباشر بينهم وبين المؤسسات المالية وهو ما يولد لديهم الدافع لرشوة العاملين في تلك المؤسسات المالية لتفادي إجراءات تحديد وفحص هوية العميل وتسهيل عملية فتح الحسابات إلى جانب تجاهل متطلبات الإبلاغ عن الأنشطة والمعاملات المشتبه فيها STR، كما أن رشوة أعضاء الإدارة العليا في المؤسسات المالية بدوره سوف يساعد على عدم إكتشاف أموالهم من خلال نظم محاربة غسل الأموال AML وذلك يحدث بخاصة في الدول التي لديها ما يعرف بالفساد المنظم Systematic Corruption حيث عادة ما يوجد في تلك الدول أفراد لهم سلطات سياسية مبالغ فيها، إن العلاقة الوثيقة بين الفساد وغسل الأموال توجب وجود سياسات مصممة لحرب كلا النوعين من الجرائم والتي سوف يكون لها أهمية كبيرة.

حيث يفرض الفساد تهديداً لنزاهة وسلامة نظم محاربة غسل الأموال AML وبخاصة في مرحلة الإدخال Placement في دورة عملية غسل الأموال، إن وحدات القطاع الخاص قد يتم رشوتها لكي تتواطأ في عمليات غسل الأموال والإحجام عن إعداد تقارير عن الأنشطة والمعاملات المشتبه فيها أو إبلاغ العميل باحتمال تعرضهم لتحري حكومي، إن العلاقة الفاسدة بين الفساد وغسل الأموال تشير إلى أن السياسات التي يمكن وضعها لمواجهة وحرب كل من الفساد وغسل الأموال قد يكون لها تأثير ملزم وتدعيم مشترك Naturally Reinforcing Effect.

الخلاصة أن الفساد بصوره المختلفة من رشوة أو مدفوعات غير قانونية أو إبتزاز إقتصادي أو تعارض مصالح يعتبر جريمة يترتب عليها الحصول على أموال غير شرعية، ويرتبط الفساد بعمليات غسل الأموال التي يتم من خلالها إخفاء مصدر تلك الأموال بمعنى أن غسل الأموال هي جريمة فرعية لإخفاء الجريمة الأصلية.

(3/2) أهم الآثار السلبية والمخاطر لعمليات غسل الأموال.

توجد العديد من الآثار السلبية الإجتماعية والسياسية والإقتصادية لغسل الأموال سواء على مستوى وحدات الأعمال أو على مستوى الاقتصاد القومي ككل أو على المستوى الدولي.

فقد أوضح (Khan, 2007) أن هناك العديد من الآثار الإجتماعية والإقتصادية السلبية التي قد تنشأ بسبب عمليات غسل الأموال مثل زيادة معدلات الجريمة والفساد نتيجة إستغلال متحصلات غسل الأموال في شراء أصول غير مشروعة وإضعاف المؤسسات المالية، بالإضافة الي إستثمار الأموال التي تم غسلها في أنشطة غير نافعة أو مجدية إقتصادياً. وفي نفس السياق , أوضحت دراسة (Ravenstign, 2000) أن هناك مخاطر جوهرية لغسل الأموال تتعلق بالآثار الإقتصادية السلبية، حيث أن الأموال التي يتم غسلها يتم إستثمارها من خلال ممارسات فاسدة، كما أن غسل الأموال بدوره يدمر مصداقية ثقة الجمهور في النظام المالي والمصرفي بشكل عام وفي البنوك بشكل خاص، حيث إن غسل الأموال يؤدي إلى تدمير سمعة المؤسسات المالية والمصرفية نتيجة لإرتباطها في مثل تلك الأنشطة غير القانونية.

ومن ناحية أخرى أيد (Chook, 2008) الأثر السلبى لظاهرة غسل الأموال على الإقتصاد - بالتطبيق على استراليا - والتي يمكن أن تؤدي إلى زيادة التحول في السلطة الإقتصادية للمجموعات مرتكبة الجرائم المنظمة، الأمر الذي قد يؤدي إلى الإضرار بالنظم السياسية والإقتصادية في الدولة حيث إن غسل الأموال في العادة قد يخلق الفساد. وقد إتخذ (Richards, 2001) ذات الأتجاه حيث بين أن هناك العديد من الآثار السلبية لعملية غسل الأموال على مستوى الشركات المتعاملة في الأوراق

المالية وذلك في حال إستخدام شركاتهم في عمليات غسل الأموال، وتتمثل تلك المخاطر في العقوبات والجزاءات المالية التي قد تفرض والمخاطر المتعلقة بالسمعة وذلك في حال إتهام الشركة بالمشاركة أو المساعدة - ولو بشكل لا إرادي - في عمليات غسل الأموال.

، كما توصلت دراسة (Treasury, 2004) الي ان أن عمليات غسل الاموال لها أثر سلبي بالغ وخاصة في الأجل الطويل على نزاهة سوق المال الأمريكي والذي أوضحت الإحصاءات إستخدامه بمعدلات مرتفعة في هذه العمليات، الأمر الذي دعى لجنة تداول الأوراق المالية والبورصة (SEC) كمنظم لسوق المال الأمريكي للعمل مع شركات الأوراق المالية لتفعيل برامج محاربة غسل الأموال (AML) وذلك من خلال تنظيم اللجنة لعمليات فحص منظمة لفعالية برامج (AML).

وقد إستعرض الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) في إصداره لعام 2004 أربعة فئات من المخاطر المرتبطة بغسل الأموال وهي (مخاطر تشغيلية، مخاطر الإلتزام، مخاطر السمعة ومخاطر إستراتيجية). ويتمثل **الخطر التشغيلي** أو **الخطر المرتبط بالعمليات** أو **بالتعامل في الخطر** الذي يتعرض له المشروع نتيجة لتقديم المنتجات أو الخدمات. ويعتبر هذا الخطر دالة في إجراءات الرقابة الداخلية ونظم المعلومات والنزاهة والعديد من العمليات التشغيلية. ويعتبر هذا الخطر أيضاً من بين الفئات الأربعة هو الأصعب والأكثر نفاذاً وتأثيراً، لذلك فإن المراقبين للمؤسسات المالية يتوقعون من الإدارة تقييم تلك المخاطر التشغيلية ووضع إجراءات رقابية للحد منه على كافة مستوياته (المشروع كله - المنتجات).

وعلى الجانب الاخر، يعني **خطر الإلتزام** الخطر الناتج عن عدم الإلتزام بالنظم والإجراءات الرقابية، بينما يعبر **الخطر الاستراتيجي** عن الخطر الذي يجعل المشروع غير قادر على التخطيط والتنفيذ والإستجابة الفعالة للتغيير والتطوير في داخل الصناعة (مثل: التغييرات التشريعية والتغييرات المتعلقة بالمنافسة - تقديم منتجات جديدة). وبالتالي فإن هذا الخطر يعكس درجة تعرضه لعمليات غسل

الأموال، ويؤثر هذا الخطر على قرار الدخول أو عدم الدخول أو الاستمرار في سوق معين طالما أن قابلية التعرض لغسل الأموال والمخاطر التشغيلية وخطر السمعة وخطر الإلتزام في ذلك السوق يتجاوز الحدود المسموح به. (IFAC, 2004)

أخيراً ، يؤدي وقوع فضائح تتعلق بعمليات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو حتى مجرد وجود ارتباط ظاهر بعمليات غسل الأموال إلى الوقوع في مشكلة إلتزام قانوني ودعاية أو سمعة سيئة، وهذا الخطر يستدعي بالضرورة إدخال تحسين مستمر على هيكل الرقابة الداخلية. ويعتبر **خطر السمعة** بمثابة خطر مباشر **Straight Forward** ومدمر، وعادة ما يكون هناك حدثين يؤديان إلى تدمير السمعة هما: أولاً: الفشل في الإلتزام (خطر الإلتزام) أو القصور الجوهري في الرقابة (خطر الإلتزام أو خطر تشغيلي) وهو ما يؤدي إلى نتائج فحص سيئة وقد يؤدي إلى إجراءات إلزامية **Enforcement Actions** وبالتبعية دعاية سيئة **Bad Publicity**. وثانياً: إن وقوع فضائح تتعلق بعمليات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو حتى مجرد وجود ارتباط ظاهر بعمليات غسل الأموال يؤدي إلى الوقوع في مشكلة إلتزام قانوني ودعاية أو سمعة سيئة، هذا الخطر يستدعي بالضرورة إدخال تحسين مستمر على هيكل الرقابة الداخلية.

ويمكن للباحث إيجاز العديد من الآثار السلبية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية لعمليات غسل الأموال سواء كانت على المستوى المحلي أو العالمي فيما يلي:

أولاً : الآثار الإقتصادية لعمليات غسل الأموال:

1. ضخ مبالغ ضخمة المراد غسلها للسوق دون إنتاج.
2. حدوث زيادة غير مبررة في أسعار الأراضي والعقارات.
3. وجود تأثير غير مباشر على أسعار المنتجات الزراعية لزيادة أسعار الأراضي في كثير من الدول التي يتم فيها غسل الأموال عن طريق الإستثمار العقاري.

4. تهديد الإستقرار المالي والمصرفي نتيجة لتعرض المؤسسات المالية والمصرفية لمخاطر فقدان الثقة والسمعة والتعرض لطلب سحب كميات ضخمة من الأموال بشكل مفاجئ.
5. حدوث تقلبات شديدة في أسعار الصرف نتيجة للعرض والطلب المفاجئ على العملات الأجنبية.
6. إحتمال إنهيار البورصات التي تستقبل الأموال غير المشروعة نتيجة البيع المفاجئ أو الشراء المفاجئ للأوراق المالية وبيع كبيرة، الأمر الذي يؤدي لإنخفاض حاد أو زيادة غير مبررة في أسعار الأسهم.
7. حدوث إنخفاض الإنتاجية في كافة القطاعات الإنتاجية للدولة إلى جانب الإضرار بالقطاع الخارجي المتعلق بالاستيراد والتصدير.
8. إعاقة نجاح السياسات التنفيذية والمالية للدولة في تحقيق أهدافها.
9. عدم قيام غاسلي الأموال بأي مشروعات صناعية وإنتاجية تخدم الاقتصاد الوطني وتحقق التنمية والتركيز على المشروعات التجارية الإستهلاكية.

ثانياً : الآثار السياسية لعمليات غسل الأموال:

1. إنتشار الفساد السياسي والإداري وإستغلال النفوذ.
2. الإضرار بسمعة الدولة أمام الهيئات الدولية مانحة المساعدات والقروض خاصة بالنسبة للدول النامية.
3. إمكانية توجيه الأموال الناتجة عن عمليات غسل الأموال إلى تمويل المنظمات الإرهابية مما يزعزع الأمن والإستقرار على المستوى المحلي وعلى المستوى العالمي.
4. تسرب غاسلوا الأموال لمنظمات ذات طبيعة خاصة (مثل البرلمان) وتمتعهم بحصانة واشتراكهم في وضع تشريعات الدولة مما قد يؤدي إلى الفوضى ويهدد الاستقرار السياسي للدولة.

ثالثاً : الآثار الاجتماعية لعمليات غسل الأموال:

1. عدم توفير فرص عمل حقيقية مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة.
 2. إنتشار الفساد الوظيفي وشراء الذمم.
 3. صعود فئات إجتماعية دنيا إلى أعلى الهرم الإجتماعي.
- (4/2) المؤشرات والسمات الأساسية لعمليات غسل الأموال والآليات الرقابية لمكافحتها.

بلورت دراسة (شحاته، 2010) مفهوم الإشتباه في أحد الأنشطة ذات العلاقة بغسل الأموال من خلال مجموعة من الإشارات التي توحى لموظف بنك ما بأن نمط أو أسلوب العملية التي تتم يختلف عن الأنماط الطبيعية للعمليات المماثلة وهو ما يستلزم الإنتباه والتدقيق في فحص العملية لمزيد من التعرف عليها وفهم أسبابها وطبيعتها والدوافع إليها والغرض منها. وجدير بالذكر أن الإشتباه في العمل المصرفي ماهو إلا تطبيقاً لقاعدة أعرف عميلك الملزمة في ذلك القطاع المصرفي وهو الأمر الذي يختلف نسبياً عن أعمال الاستدلال والتحقيق الجنائي بدليل أن المؤشرات على الإشتباه المصرفي ليس لها أدلة أو قرائن ولا ترقى إلى مستوى الثبوت ولكنها مقدمات

لتنبيه الموظف المختص بالقيام بالمزيد من البحث للتحقق من سلامة العملية التي يقوم بها.

ويجب التأكيد على أن توافر مؤشر أو أكثر لاشتباه في إحدى العمليات لا يعني عدم سلامتها أو أنها تتطوي على غسل أموال. فقد يسفر فحص البنك التي تجريه وحدة التحري المالي بداخل المركز الرئيسي عن سلامة العملية التي تم الإشتباه فيها، وتتنوع وتتعدد مؤشرات الإشتباه المصرفي بتعدد وتنوع العمليات والخدمات المصرفية، وتزداد تلك المؤشرات بإستمرار بتزايد أساليب غسل الأموال، وهناك مجموعة من المؤشرات التي تدل على ما يسمى بالإشتباه المصرفي منها ما يتعلق بعملاء البنك أو بموظف البنك أو بمنشأة العميل، وتتعلق المؤشرات الشخصية بالعميل أو بموظف البنك المختص وسلوك كل منهما وما يحيط به وما يتعلق بأعمالها.

ومن أهم مؤشرات الإشتباه الشخصية المتعلقة بعملاء البنك تجنب العميل الإفصاح عن هويته الحقيقية عند إجراء معاملة مع البنك أو الشك في هوية العميل التي قدمها للبنك لأي سبب من الأسباب، أو امتناع العميل عن تقديم معلومات للبنك عند طلبها عن نشاطه التجاري أو معاملاته المصرفية السابقة والحالية، وكذلك تجنب العميل توفير معلومات صحيحة للبنك تستوجبها طبيعة العملية التي يقوم بها البنك أو تقديمه لمعلومات مشكوك في صحتها أو تحيط بها الشبهات، أو طلب العميل فتح حساب دون تقديم عنوان له داخل البلاد، أو عدم تقديم أشخاص معروفين يرجع إليهم عند الحاجة متى طلب منه البنك ذلك، أو إعطاء العميل لتعليمات خاصة بالبنك لتنفيذ عملياته بوسائل الاتصال السريعة دون وجود مبرر لذلك، أو تراجع العميل عن إتمام العملية دون مبرر لهذا التراجع، وكذلك كثرة مزادات العميل لبيع أصول شركته وبمبالغ كبيرة لا تتناسب على الإطلاق مع القيمة الحقيقية لتلك الأصول، وخاصة الأصول التي يصعب تقدير قيمتها مثل الراكد من مستلزمات التشغيل والمواد الخام وكذا خطوط الإنتاج التي تكون عادة شبه جديدة أو لم تستخدم.

بالإضافة إلى أنه من أهم مؤشرات الاشتباه في وجود عمليات غسل أموال للشركات التي تتعامل مع البنوك : ارتفاع معدل دوران العمالة حيث لا تستمر لديها كثيراً، أو انخفاض عدد العاملين بالشركة، واختيار العاملين بالشركة من بين محدودين الذكاء مع الإهتمام بمظهرهم مما يوحي بأن الشركة من الشركات الجادة في عملها وتعيين أقارب المسؤولين السابقين والحاليين وذويهم ومعارفهم ممن لديهم علاقات يمكن الإستفادة منها، وكذا المسؤولين السابقين بالبنوك وكبار رجال الدولة والضباط للإستفادة من خبراتهم المصرفية والإدارية والأمنية أو يكون العاملين بها أصحاب الإستعداد المبكر للإنحراف والإختراط في الجريمة المنظمة، وخاصة أبناء المسؤولين الذين أحيوا للتقاعد والذين تأثرت دخولهم بذلك ولديهم ميول للإنحراف لتعويض النقص في الدخل أو من أصحاب العلاقات الشاذة الذين يسهل السيطرة عليهم من خلال تهديدهم بكشف علاقاتهم الشاذة التي يحرصون على إخفائها وبالتالي ضمان خضوعهم وتسييرهم، أو من مدمنى المخدرات ومن لديهم سوابق إجرامية أو مشاكل أسرية ضاغطة تجعلهم ضعفاء أمام الإغراءات والتهديدات فيسهل قيادتهم وتوجيههم. ومن ناحية أخرى، من أهم مؤشرات الاشتباه المتعلقة بموظف البنك مايلي (الموظف الذي تحيط به مظاهر معيشية فخمة ويقوم بالإنفاق بشكل كبير لا يتناسب مع حجم دخله من أجره الذي يتقاضاه من البنك ودخله من مصادر أخرى ، إرتباط الموظف بعلاقات غير عادية مع أحد العملاء بطريقة تثير الريبة ، لجوء الموظف إلى ما يثير الشك في أدائه لعمل من أعماله ، محاولة الموظف تسهيل حصول أحد العملاء (فرد أو شركة) على إحدى العمليات أو الخدمات التي يقدمها البنك والتعاضى من التقيد بالإجراءات البنكية المعتادة، مثل عدم الإطلاع على هوية العميل والحصول على صورة منه أو توجيه الرئيس للموظف المرؤوس بإتمام العملية رغم وضوح شكل الأخير فيها، حرص الموظف على الاستمرار في عملية لفترة طويلة دون الحصول على إجازات ودون أن يطلب منه البنك تأجيل إجازاته، وذلك خشية قيام غيره بعمله وإكتشاف ما يقوم به من أعمال غير رسمية. (شحاته، 2010).

علي الجانب الأخر، سعت العديد من الدراسات السابقة إلى إبراز بعض الآليات الشائع إستخدامها في الحد من جرائم غسل الأموال. من خلال توافر السياسات والإجراءات وآليات الرقابة الداخلية إلى جانب ضرورة وجود برامج تدريبية للعاملين، وأخيراً إلى ضرورة تعيين مدير للإلتزام على مستوى الإدارة العليا بحيث يكون مسئول من التأكد من إلتزام المؤسسة المالية بمتطلبات القوانين المتعلقة بالحد من جرائم غسل الأموال، ويساعد على الاتصال بينها وبين الجهات الرسمية الرقابية على المؤسسات المالية وهو ما يعد أمراً ضرورياً لزيادة فعالية الإلتزام بالقوانين .

وقد توصلت دراسة (Johnson, 2007) إلى أن برامج محاربة غسل الأموال سواء كانت تطبقها مؤسسات بنكية أو غير بنكية يجب أن تتكون من ثلاثة مكونات على الأقل وهي: وضع سياسات وإجراءات وآليات رقابة داخلية، برامج تدريب مستمرة للعاملين، وظيفة مراجعة لإختبار النظام. وفي نفس الصدد، توصلت دراسة (IFAC, 2004) لعدد من الآليات المستخدمة في الحد من جرائم غسل الأموال أهمها "اعرف عميلك"، فإذا لم تعرف المؤسسة المالية عملها بشكل جيد وتستطيع التنبؤ بسلوكة فلن يكون لديها المقدرة على التفرة بشكل فعال بين النشاط العادي وذلك النشاط المشكوك فيه حيث يتطلب فهم شامل ودقيق للعميل من خلال إجراءات سليمة لفحص ذلك العميل والأطراف المستفيدة من المعاملات وضرورة فهم مصدر الأموال والاستخدام المرغوب لها ومدى مناسبة نشاط الأعمال ونمط المعاملات في إطار الأعمال.

ومن ناحية أخرى أشارت ذات الدراسة إلى أن توصيات الـ FATF قد أدت إلى سنّ قوانين تتعلق بالتقرير عن الأنشطة المشتبه فيها SAR أو التقرير عن المعاملة المشتبه فيها STR كجزء أساسي من آليات حماية غسل الأموال AML. ويحتاج ضمان فعالية مثل هذه الآلية ضرورة أن توفر قوانين الـ SAR أماناً للعاملين والوكلاء حين يبلغون ضد القضايا التي قد ترفع ضدهم من المشتبه فيهم في حال معرفتهم بتلك التقارير، خطر الكشف لأي مشتبه فيه بأي نشاط ينظر إليه على أنه مشتبه فيه

ويتم الإبلاغ عنه للسلطات ففي حال إبلاغ المشتبه فيهم فسوف يكون قيمة نظم الاشتباه محدود للغاية، وقد أشارت ذات الدراسة إلى مشكلة وجود تعارض بين القوانين المتعلقة بخصوصية العميل والتي بدورها تحد من قدرة المؤسسة المالية على مشاركة معلومات عميلها والإبلاغ عن النشاط المشتبه فيه التي تسعى لدعم الشفافية؛ لذا يجب أن يكون هناك إستشارة قانونية سليمة لتحقيق التوازن بين تلك المتطلبات المتعارضة.

ومن ضمن الآليات للحد من تلك الجرائم ما قد أشار إليه قانون مكافحة غسل الأموال المصري في عدد من بنوده وبنود لائحته التنفيذية حيث قد ألزم بضرورة توثيق المعاملات الضخمة التي تتجاوز حد معين لمدة لا تقل عن خمس سنوات، إلى جانب ضرورة إنشاء وتهيئة المؤسسة المالية لوسائل كفيلة بالتحقق من الالتزام بالأنظمة والقوانين المقررة قانوناً لمكافحة غسل الأموال بما يتفق مع طبيعة كل مؤسسة. كما شجعت الأمم المتحدة العديد من الجهود تحت رعايتها لتجريم جرائم غسل الأموال وآليات الحد منها من خلال إصدار عدد من التوصيات والتي يمكن توصيفها من وجهة نظر الباحث بأنها تمثل اطار عام لغالبية الجهود اللاحقة لمحاربة غسل الأموال وإساءة استخدام النظام المالي بالإضافة إلى أن لها دور في رسم برامج محاربة غسل الأموال AML Programs على مستوى المؤسسات المالية. لذلك فإننا نجد أن عدد من التوصيات تتعلق بمستوى الدولة ككل في حين أن البعض الآخر يتعلق بمستوى المؤسسات المالية وآليات الرقابة عليها.

وفيما يتعلق بالتوصيات على مستوى الدول، فقد تم مطالبة الدول بضرورة إصدار التشريعات التي تجرم عمليات غسل الأموال وتضع عقوبات رادعة للمخالفات الخطيرة وقد يمتد الأمر للمخالفات في دول أخرى في حال أنها تشكل مخالفة في ذات الدولة، كما يجب أن تتبنى التشريعات بعض المقاييس والإجراءات للعمل على تحديد ومتابعة الممتلكات الإجرامية التي يجب أن تخضع للمصادرة Confiscation واتخاذ إجراءات رادعة تتعلق بتجميد Freezing الأموال لمنع أي تعامل أو تحويل أو حتى التخلص من تلك الممتلكات، إتخاذ إجراءات لمنع التصرفات التي تحد من

قدرة الدولة على استعادة أموال كان يجب مصادرتها، إتخاذ أي إجراءات تحري لازمة وضرورية، وأخيراً يجب أن تتحقق الدولة من أن قانون فحص المؤسسات المالية لا يحظر تنفيذ توصيات الـ FATF.

وفيما يتعلق بالتوصيات على مستوى المؤسسات المالية فقد تم مطالبتهم بضرورة وجود نظام فحص للعملاء ونظام للتسجيل Customer due diligence & Record Keeping حيث يجب أن يكون هناك نظام فحص لهوية العملاء وخاصة عندما يتم تكوين علاقة عمل جديدة - يتم تنفيذ عمليات عرضية Occasional - عندما يكون هناك شك في وجود غسل للأموال أو عندما يكون هناك شك لدى المؤسسة المالية في دقة وسلامة البيانات التي قد تم الحصول عليها من هوية العملاء.

وطالبت التوصيات المؤسسة المالية بضرورة وجود برامج لمحاربة غسل الأموال بحيث تشتمل على (سياسات داخلية وإجراءات رقابية تتماشى مع إجراءات إدارة الإلتزام مع ضرورة إجراء مسح للعاملين للتأكد من إتباع معايير فعالة في التعيين وبرامج تدريب مستمرة للعاملين وإيجاد وظيفة مراجعة لاختبار النظم ككل)، كما طالبت التوصيات بضرورة وجود نظام للتقرير عن المعاملات المشتبه فيها وعن مدى الإلتزام، ففي حال وجود شك أو حتى أساس معقول للشك لدى المؤسسة المالية في أحوال معينة على اعتبار أنها تمثل متحصلات من نشاط إجرامي أو تتعلق بتمويل الإرهاب فإنها يجب أن تعد تقرير في التو وإرساله مباشرة لوحدة الاستخبارات المالية. (FATF, 2003)

ومن ناحية أخرى، نجد أن حكومات الدول المختلفة سواء الأعضاء أو غير الأعضاء في مجموعة العمل المالي FATF قد إتخذت عدة تدابير قانونية إستجابة لتوصيات المجموعة إلى جانب عدد من الأحداث التي قد وقعت ولفنت النظر بشدة لخطورة تلك النوعية من الجرائم المالية، حيث سارعت الولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر الي إصدار مرسوم باتريوت Patriot Act في 11 سبتمبر 2001

والذي يعد من أهم التشريعات التي إستهدفت عمليات غسل الأموال في الولايات المتحدة، وقد سعى هذا المرسوم إلى دعم قدرة الحكومة الفيدرالية في محاربة الإرهاب ومنع والكشف عن عمليات غسل الأموال فبعد عام من إصداره تم الكشف عن عمليات غسل الأموال لحوالي 236 شركة وفرد تدعم الإرهاب، ويتم تجميد أصولهم والقضاء على القنوات المستخدمة في نقل أموالهم، وقد أثر هذا المرسوم بشكل أساسي على المؤسسات المالية حيث قد طالبت تلك المؤسسات بضرورة وجود نظام لمحاربة غسل الأموال في كل مؤسسة مالية يشتمل على عدد من الجوانب (سياسات داخلية وإجراءات رقابية للحد من تلك الجرائم - تعيين مديري إلتزام لمتابعة الإلتزام - برامج تدريب مستمر للعاملين - مراجعة مستقلة لاختبار فعالية تلك البرامج).

بالإضافة إلي سعي هذا المرسوم (وأيضاً قانون ممارسات التلاعب الأجنبية) نحو زيادة دور مراجعي الحسابات والمراجعين الداخليين في الحرب ضد تلك الجرائم المالية حيث قد أصبحوا - وبشكل متزايد - مسئولين عن وجود هياكل رقابة داخلية فعالة مع إجراء تقييم فحص ومراجعة دورية لتلك الهياكل الرقابية وفعالية النظام المالي ككل للمؤسسة المالية، وفي هذا الإطار فإنه يمكن للمراجع الاسترشاد بعدد من الأدوات حيث يمكن أن يعتمد المراجع على مؤشر مدركات الفساد Corruption Perception Index (CPI) (الصادر عن منظمة الشفافية الدولية TI كمنظمة غير هادفة للربح) حيث يقوم على تصنيف للدول المختلفة حسب درجة الفساد في تلك الدول لتحديد فرص إرتكاب عمليات غسل أموال في تعاملات المؤسسات المالية مع بنوك ومؤسسات في تلك الدول وتحديد المعاملات المشتبه فيها (Larson & Herz, 2005).

من ناحية أخرى ، تناول (متولي، 2005) الضوابط والإجراءات على المستوى الدولي التي قد وضعتها الدول كإجراء مانع لوقوع عمليات غسل الأموال متمثلاً في إجراءات الرقابة على النقد والإجراءات التدبيرية إلى جانب زيادة فعالية إجراءات تحصيل الضرائب نتيجة للارتباط بين ظاهرتي غسل الأموال والتهرب الضريبي ، وقد تناولت الدراسة تلك الإجراءات والضوابط المانعة كما يلي:

- الرقابة على النقد Exchange Control: تؤدي الإجراءات الرقابية على النقد إلى خلق أسواق متوازية ذات علاقات وثيقة بالاقتصاد الخفي، ومن الأفضل تبني قوانين إدارية جديدة تعني في أساسها بالرقابة على غسل الأموال بواسطة هيئات غير رسمية كإدارات البنوك أو الهيئات العامة لأسواق المال.
- إجراءات تدبيرية Prudential Supervision: من الممكن أن يفسد غسل الأموال النظام المالي ويضعف من سيطرة البنوك ففي العادة ينتشر الفساد خارج إطار البنوك مما يشكل خطورة على النظام برمته وعليه فإنه يجب أن يتم تطبيق إجراءات رقابية فعالة داخل النظام المالي بجانب الحث على تدريب موظفي البنوك والمؤسسات المالية الأخرى على أساليب مستحدثة في الرقابة والمتابعة بهدف تجنب مشاكل الأموال القذرة قدر الإمكان.
- تحصيل الضرائب Tax Collection: أهتم صندوق النقد الدولي بتطوير نظم تحصيل الضرائب باعتبارها من الإيرادات السيادية لأي دولة مع وضع المعايير الكافية لتجنب التهرب الضريبي.
- بيانات إحصائية Statistical Reporting: الاستفادة من البيانات الإحصائية للبنوك في تشخيص حالات غسل الأموال توصل صندوق النقد إلى أن تلك البيانات تشير فقط إلى جزء ضئيل من الأموال القذرة، ولهذا بدأ في إتخاذ إجراءات لاستخدام بيانات ميزان المدفوعات ورؤوس المال المهرية كمؤشر.

(3) الخلاصة والتوصيات.

تبين من خلال تحليل الدراسات السابقة أن عملية غسل الأموال هي سلوك ينطوي على إكتساب الأموال أو حيازتها أو التصرف فيها أو إدارتها استثمارها أو تحويلها أو التلاعب في قيمتها إذا كانت متحصلة من جريمة متى كان القصد من هذا السلوك إخفاء المال أو تمويه طبيعته أو مصدره أو مكانه والحيلولة دون اكتشاف ذلك ومنع التوصل إلى الشخص مرتكب الجريمة، وخلصت ورقة العمل الي:

- أن عمليات غسل الأموال ترتب عليها العديد من الآثار السلبية من الناحية الإقتصادية أو الإجتماعية أو السياسية، وأن هناك جهود دولية ومجموعة من الآليات لمكافحة عملية غسل الأموال وتجنب هذه الآثار.
- هناك غياب للتدريب الفعال للعاملون في الجهاز المصرفي والذي يتعلق بماهية الآثار السلبية التي ترتبت على عمليات غسل الأموال، فحتى وإن كان هناك شكل من أشكال التدريب إلا أنه سوف يكون غير فعال لكونه يعد مفرغ من محتواه الذي يجب أن يغطي الآثار السلبية للمعاملات التي قد لا يتم كشفها وتتعلق بغسل الأموال.
- يفتقد الجهاز المصرفي المصري المرونة والإتساق مع التطورات في بيئة الأعمال التي أصبح يغلب عليها سرعة المعاملات والتجارة الإلكترونية والتي بدورها قد تولد المزيد من عمليات غسل الأموال مما يدفع للعاملون بالجهاز المصرفي لكي يكونوا على توازن مع أحداث الآثار السلبية لغسل الأموال.
- لا يوجد تعاون مصري مع غيرها من دول العالم للحد من ظاهرة غسل الاموال وهو الأمر الذي يظهر من المبادرات المحدودة التي اتخذتها الحكومة المصرية والتي على رأسها إصدار قانون مكافحة غسل الأموال رقم 80 لسنة 2002 ولائحته التنفيذية، واستعراض هذا القانون يظهر غياب العديد من الآليات المعترف بها عالمياً للحد من تلك الجرائم المالية، ويمكن إرجاع ذلك للتكاليف المرتفعة لتنفيذ تلك الآليات في مصر، ولكن ما اتخذته من إجراءات تجاه تلك الظاهرة كان بهدف تجنيب مصر الإدراج ضمن القوائم السوداء للدول غير المتعاونة أو الزاعية للإرهاب.

وفي ضوء تلك النتائج يوصي الباحث بضرورة مايلي:

- عقد العديد من الندوات والدورات التدريبية لتوعية العاملين بالبنوك والجهاز المصرفي وزيادة إدراكهم بالآثار السلبية لعمليات غسل الأموال سواء الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية على المستوى القومي أو على المستوى العالمي وكذلك على مستوى البنك.
- تنشيط وحدات مكافحة غسل الأموال في البنوك التجارية لكشف الفاسدين حيث أن معظم الفاسدين في النظام السابق سوف يتجهون لإجراء مثل هذه العمليات لتنتشر على فسادهم طوال الفترة السابقة ولذلك يجب الانتباه لهم .
- إدراك البنوك التجارية لأهمية دورها في تشجيع الاستثمارات وتعبئة المدخرات ودعم التنمية الاقتصادية في المجتمع وأنه رغم ما تحققه المصارف والبنوك التجارية من عوائد مالية وعمولات وإيرادات ضخمة نتيجة عمليات غسل الأموال، إلا أن هناك العديد من الآثار السلبية لعمليات غسل الأموال التي تعوق تحقيق تلك الأهداف الاقتصادية للمصارف والبنوك التجارية.
- قيام البنك المركزي المصري بصفته الجهة الرقابية على القطاع المصرفي بدوره على أكمل وجه في التحقق من التزام الإدارة في البنوك التجارية بالمتطلبات القانونية والرقابية واللائحية للاشتباه في الإبلاغ عن عمليات غسل الأموال.
- مراجعة قانون الاستثمار رقم 8 لسنة 1997 وتعزيز مفهوم الحوكمة الرشيدة في الشركات كمبدأ للقضاء على الفساد مع وضع مجموعة من القواعد والقوانين الوقائية وتعزيزها وضرورة إعادة النظر في كافة الإجراءات المتعلقة بمناخ الأعمال لتسيير الاستثمار باعتبار أن الفساد هو الجريمة الأصلية وغسل الأموال جريمة فرعية.

المراجع العربية

- شحاته، شحاته السيد.(2010). مسئولية مراقب الحسابات عن مراجعة مدى التزام البنوك التجارية بمتطلبات الاشتباه والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال في سياق مراجعة القوائم المالية. مجلة الفكر المحاسبي - جامعة عين شمس، (العدد الثاني، ديسمبر).
- متولي، أحمد زكي.(2005). الدور المرتقب للمراجع الخارجي في الكشف والتقرير عن جرائم غسل الأموال في القطاع المصرفي المصري. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، (العدد الثاني، سبتمبر).
- المحمدي، محمد نجدات.(2012). غسل الأموال من منظور الشريعة الإسلامية. كلية الشريعة ومعهد الفتح الإسلامي، دمشق.

المراجع الاجنبية :

- Beekarry N.(2010). *The International Anti – Money Laundering and the Combating of Financing of Terrorism Regulation: A Critical Analysis of Compliance Determinants in the International Law.Selected Work of Navin Beekarry, (April,)*, Available at http://works.bepress.com/navin_beekarry/.
- Chaikin D.,(2008) .*Commercial Corruption and Money Laundering A Preliminary Analysis., Journal of Financial Crime, (Vol. 15, No. 3), pp. 269 – 281.*
- Chook K. R.,(2008) .*Politically Exposed Persons (PEPs): Risks and Mitigation., Journal of Money Laundering Control, (Vol. II, No. 4).*
- *Consultive Committee of Accountancy Bodies(2007), "Anti – Money Laundering the Accountancy Sector", "Dec..*
- *Financial Action Task Force (FATF),(2003) .FATF 40 + 9 Special Recommendations on Money Laundering & Terrorist Financing. (June), Available at www.fatf-gafi.org.*
- *H. M. Treasury (2004), .Anti – Money Laundering Strategy. (Oct.).*

- *International Federation of Accountants (IFAC). (2004), .Anti-money Laundering. **Second Edition**, (March).*
- *Johnson J.(2007).Australia: the Continuing Fight Against Money Laundering – Financial Institutions and FATF's Recommendation 19. **Journal of Money Laundering Control**. (Vol. 4. No. 1), pp. 56 – 65.*
- *Larson R. K. & P. J. Herz, (2003) .Accountants, Corruption & Money Laundering. **CPAJ on Line**.*
- *Mulig E. V. & L. M. Smith, (2004) .Understanding and Preventing Money Laundering. **Internal Auditing**, (Sept / Oct).*
- *Ravenstign B.,(2000) .The Netherlands : Anti – Money Laundering Programs – The Care of ING. **Journal of Money Laundering Control**, (Vol. 3, No. 4).*
- *Richards L. A. (2001). Money Laundering: It on SEC's Radar Screen. **The Journal of Investment Compliance**, (Fall, 2001).*